

"منهجية الفقر في العراق والاستراتيجية المقترحة لها"

م.د. عيادة سعيد حسين *

المستخلص:

من الملاحظ أن ظاهرة الفقر موجودة في جميع دول العالم ، ولكن الفقر موزع بطريقة غير متكافئة بين مناطق العالم المختلفة ، وكذلك فيما بين المناطق المختلفة داخل الدولة الواحدة ، ولعل من أهم وأول الحلول المطروحة لمكافحة الفقر ، هو تغيير المفاهيم المتأصلة داخل نفوس وعقول أغلبية أفراد المجتمع والمتمثلة بنظرتهم للدولة بكونها الراعي الأساس الذي يجب عليه توفير كل شيء لهم . وقد تناولت الدراسة مفهوم الفقر وتطوره وأساليب قياسه ، كذلك تناولت الدراسة ، أسباب الفقر وآثاره السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ، وقد توصلت الدراسة الى تقديم سياسة ذات عدة محاور لعلاج مشكلة الفقر في العراق ، ويتمثل المحور الأول في تدعيم الرفاه والنوع الاجتماعي ، وذلك من خلال الاستمرار في قياس الدخل وتحليله ، من أجل توجيه المساعدات بشكل أفضل ، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية بشكل أكثر فاعلية ، وبناء آليات لدمج الفقراء في سن العمل في نشاطات سوق العمل ، أما المحور الثاني ، فيتعلق بالتشغيل وريادة الأعمال من منظور داعم للفقراء ، بينما تناول المحور الثالث ، خدمات التعليم والتدريب والصحة الشاملة ، وجاء المحور الرابع ، حول الزراعة والبيئة والتنمية الريفية ، في حين تناول المحور الخامس والأخير ، سياسات البنية التحتية ومساكن الفقراء .

Abstract :

Iraqi experienced ademocratic period during the last decade , seriously affected the poorest sections of the society .Rising illiteracy , on the other hand , deteriorated the matters.

This paper aimed at providing new and innovative solutions to alleviating poverty in Iraq The first solution is to change principles inherited inside Iraqies , that the state has to offer every thing .

The study concluded on adopting a three folds policies to eradicate poverty in Iraq . The first dimension concentrate on strengthening the economic growth ; through expansion , rural and agricultural development , and upper Iraq growth consolidation . The second dimension deals human development ; through developing education , providing training and improving health of the entire population . Civil society should also participate in developing the society . The last dimension concerns with social welfare , social policies and subsidies .

المقدمة:

تعد ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات البشرية والحكومات منذ القدم ، وارتبطت ظاهرة الفقر قديماً بفقدان الموارد أو الحروب التي تؤدي الى القهر والاستعباد ، لذا فقد أولتها

* جامعة الانبار/ كلية الادارة والاقتصاد .

مقبول للنشر بتاريخ 2014/5/13

الأديان السماوية جميعها اهتماماً خاصاً ، ولا سيما من حيث ارتباطها بالتسلط والهيمنة ، وتعد مشكلة الفقر اليوم واحداً من المعوقات الحقيقية للاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي في العالم ، فالدول الأقل نمواً ارتفع عددها من خمسة وعشرين دولة عام 1971 الى ثمانية وأربعين دولة عام 1999 . وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات ، مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها ، فخمس سكان العالم يعدون فقراء ومحرومون من الحدود الدنيا لفرص العيش الكريم الآمن .

وتتفاقم مشكلة الفقر عادة في المجتمعات النامية ، ولا سيما تلك التي يسعى نموها الاقتصادي للحاق بنموها السكاني ، وتتفاوت تبعاً لذلك أساليب المعالجات والمحاولات الرامية للحد من هذه الظاهرة الخطيرة وتدابيرها ، ولعل المفارقة أو اللغز والأشكالية المحيرة في معضلة الفقر اليوم ، تكمن في أنه بالرغم من التقدم التقني الهائل الذي شهده العالم ، وبالرغم من ارتفاع وتيرة الإنتاج العالمي بشكل غير مسبوق والتطور الاقتصادي الكبير الذي أصاب حياة الملايين من البشر ، فلا يزال الفقر يشكل التحدي الأكبر الذي يواجه البشرية .

فالفرق والخوف منه ، شغل حيزاً كبيراً في إنتاج الفلاسفة والعلماء والأدباء عبر العصور المختلفة ، وتصدرت مكافحة الفقر شعارات الانتفاضات الشعبية والثورات العسكرية منذ بداية التاريخ ، كالثورة الفرنسية التي سميت بثورة الخبز، وكذلك قامت الثورة البلشفية مدعية انصاف الفقراء والعمال والزراع . والمفارقة هي انه كلما كثر الحديث حول برامج مكافحة الفقر في المجتمعات المختلفة ، كلما اشتد بالناس العوز والحرمان واستشرى الجوع واستفحلت البطالة وضاعت السبل بالناس على سعة الأرض وما تنتجه ، ولم يعد الفقر حكراً على الدول الفقيرة فحسب ، بل استشرى حتى في الدول الغنية المتقدمة .

أهمية البحث :

ان ما تقدم ذكره ، يمثل أبرز النقاط والأفكار التي تبين أهمية هذا البحث أوالموضوع واختياره وتبسيط الضوء عليه لضرورته القصوى للمجتمع العراقي ، لا سيما الفقراء منهم .

مشكلة البحث :

على الرغم من توفر الموارد العديدة والمتنوعة والأماكن المتاحة في الاقتصاد العراقي ، الا أنه لا يزال يعاني من الفقر ، الأمر الذي يتطلب اعتماد حزمة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتطوير هذا الاقتصاد ، وتخفيف حدة الفقر عن كاهل الفئات الفقيرة في المجتمع العراقي .

فرضية البحث :

يستند البحث الى فرضية مفادها ، أن القضاء على الفقر أو التخفيف من حدته عن كاهل الفقراء ، لا يتم الا من خلال تبني مجموعة أو حزمة من السياسات أو الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية .

هدف البحث :

يهدف البحث الى اقتراح مجموعة من الاستراتيجيات للحد أو التخفيف من الفقر في العراق.

منهجية البحث :

من أجل التوصل الى تحقيق أهداف البحث والتحقق من صحة الفرضية والتوصل الى الاستنتاجات والتوصيات المطلوبة ، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي – التحليلي لغرض استنباط المعلومات والنتائج بموجب ذلك .

هيكلية البحث :

سيتم تقسيم الدراسة الى المباحث الآتية :

المبحث الأول : ويتناول مفهوم الفقر وتطوره وأساليب قياسه ، بينما يتناول المبحث الثاني ، أسباب هذه الظاهرة والآثار الناجمة عنها ، فيما يتناول المبحث الثالث ، الاستراتيجيات المقترحة لمعالجة ظاهرة الفقر ، وأخيراً ينتهي البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يعتقد الباحث أنها جديرة بالاهتمام .

المبحث الأول : مفهوم الفقر وتطوره وأساليب قياسه :

أولاً : مفهوم الفقر : Concept of poverty

يسود الفقر في مجتمع ما اذا لم يتمكن فرد أو أكثر من الحصول على حد أدنى مقبول من الرفاه الانساني . أو يعرف بأنه عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد عنها القدرة الانسانية المناسبة للفرد .

(النجفي ، سالم توفيق ، 2007 : 8)

ويرى خبير ببرنامج الأمم المتحدة في بنغلاديش أن الفقر (هو الحرمان) من كل الحقوق الانسانية وأنها لا تخلق بواسطة الفقراء ، وانما بواسطة النظام الذي أوجدناه من حولنا .

أما معنى الفقر في اللغة فيتلخص في النقص والحاجة ، فالفقر الى الشيء لا يكون فقيراً اليه ، الا اذا كان في حاجة اليه ، والمعنى السائد الذي يتبادر الى الذهن ، هو نقص المال الذي به تحقيق الحاجات من مأكلاً وملبس ومشرب ومسكن والتي تعرف بالضروريات . (عبد الله ، علي ابراهيم) ، وقال تعالى في كتابه الكريم ((أنتم الفقراء الى الله)) ، أي أنتم المحتاجون اليه .

ويعني الفقر كذلك التفاوت ، فالشيء الأقل يعد فقيراً ، مقارنة بالأكثر ، وعرف الإسلام الفقير " بأنه من لا يملك قوت عامه ، أما المسكين فهو من لا يملك قوت يومه) .

أما البنك الدولي فقد عرف الفقير في تقريره الثالث عشر لعام 1990 ، بأنه (عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة) . (البنك الدولي ، 1990 : 41) ويرى آخر أن الفقر هو (حالة من الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كمّاً ونوعاً ، وتدني الحالة الصحية والمستوى المادي والصحي والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى ، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة ، كالمرض والأعاقة والبطالة والوفاة والكوارث والأزمات . (باقر ، محمد حسين ، 1999 : 44)

أما أدبيات الأمم المتحدة ، فتقرير الأمم المتحدة لعام 2000 ، عرف الفقر كالاتي :

1- فقر الدخل أو الفقر المطلق : وهو فقدان الدخل الضروري لتلبية الحاجة الضرورية للغذاء ، وجرت العادة على تعريفه بالحد الأدنى من السرعات الحرارية .

2- الفقر الشامل : (Over all) ، وهو فقدان الدخل الضروري لتلبية الاحتياجات غير الغذائية من الملابس والطاقة والمأوى الى جانب الاحتياجات الغذائية . أو هو "حالة اقتصادية تتمثل في نقص المال الى جانب الاحتياجات الأساسية للعيش بكرامة ، مثل الطعام والمياه والتعليم والمأوى .

3- الفقر البشري : أما الفقر البشري ، فهو فقدان المقدرات الانسانية الأساسية (Loss of basic human capabilities) ، ويتمثل في الأمية وسوء التغذية ، والعمر القصير ، وصحة الأمومة المتدنية ، والتعرض لأمراض يمكن تفاديها ، والمقياس على ذلك ، عدم القدرة على الحصول على السلع والخدمات الأساسية ، كالطاقة والتعليم المتواصل ، والماء الصالح للشرب ، وذلك للمحافظة على استدامة القدرات البشرية الأساسية .

وقد تناولت المدارس الفكرية المختلفة مفهوم الفقر ، وقد تباينت نظرتها له ، فمثلاً تشير نظرية الفقر الناجم عن البيئة الاجتماعية الى أن الفقر يتولد من خلال انتقال مجموعة من المعتقدات والقيم والوظائف عبر الأجيال والتي تتشكل خلال وسط اجتماعي أو طبقي معين وتترسخ على المستوى الفردي في الوقت نفسه .

أما أمارتيا سن (Amartya Sen) ، البروفسور الهندي والحاصل على جائزة نوبل عام 1998 عن بحوثه في الاقتصاد والجوع والفقر ، فيرى من خلال مدرسته (مدرسة الأماكن المتاحة - مدرسة سن) ، بأن الفقر هو (نقص في المقدرات الانسانية ، وتعد القدرة الانسانية توليفة من الحالات والأفعال ، وتعرف على أنها فرص الحياة المتاحة أمام شخص ما والتي يمكن أن يختار من بينها بحرية) . ويرى (سن) بأن (الحرمان من الدخل يمكن أن يفضي الى حرمان مطلق من حيث القدرات) . ويضيف سن ، أن مستوى المعيشة اللائق للفرد يمكن النظر اليه من خلال نوعية الحياة التي يعيشها ذلك الفرد ، فالفقر هنا عبارة عن عدم نجاح الأماكن المتاحة على مستوى الفرد في الوصول الى مستويات مقبولة عند حد أدنى معين .

وقد اعتبر سن أن القدرات الانسانية لا تقبل النسبية ، بينما الحاجة الى السلع والخدمات تعد نسبية . لذا يجب أن لا يعرف الفقر من خلال استهلاك السلع والخدمات فقط ، وانما كذلك من خلال المستوى الاجتماعي . أما نظرية الفقر الناجم عن نقاط الضعف الفردية ، فتقوم على أساس أن الأفراد أنفسهم يكونون مسؤولون عن حالة الفقر التي يعانونها أو يعيشونها ، وذلك أما نتيجة لعدم قيامهم ببذل أقصى جهودهم وتقدم مدرسة المنفعة تعريفاً للفقر بوصفه تلك الحالة التي تجعل الفرد أو المجتمع لا يستطيع الوصول الى تحقيق الحد الأدنى المقبول من المستوى المعيشي وفقاً لمعايير ومستويات ذلك المجتمع .

أما مدرسة الاحتياجات الأساسية ، فقد قدمت تعريفاً للفقر بكونه عبارة عن حالة عدم المقدرة المستمرة لعائلة معينة على تلبية احتياجاتها الأساسية من أجل العيش والبقاء ، وتشمل هذه الاحتياجات ، الغذاء والمياه الصالحة للأستهلاك البشري ووسائل الصرف الصحي والصحة والملابس والدخل والمأوى والأمان والتمكين (التعليم الأساسي ، والتعليم الوظيفي ، والرعاية الصحية والاجتماعية للعائلة ، والمشاركة في العملية السياسية .

وترى نظرية الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، بأن الفرد ليس مسؤولاً عن حالة الفقر التي يعانيها ، الا أن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي التي تكون مسؤولة عن اضعاف قدرة الناس في الحصول على الفرص والوسائل التي تمكنهم من تحقيق الدخل المناسب والمستوى المعاشي اللائق . بينما ترى نظرية الفقر الناجم عن التباينات الجغرافية ، بأن البشر يعيشون في مناطق جغرافية معينة ، تفتقر الى الوسائل الضرورية اللازمة للوصول الى تحقيق المستوى المعاشي اللائق والدخول الكافية . كما

تناولت النظرية هذه جانباً آخر يتمثل في أن الموارد البشرية في المناطق الجغرافية الفقيرة ، حتى مع حصولهم على مستويات تعليمية عالية والمهارات العملية والمهنية المطلوبة ، فإنها تبدأ بالانتقال الى مناطق جغرافية غنية ، مما يعني فقدان تلك المناطق الجغرافية الفقيرة لموارد بشرية كان بالأمكان أن تسهم الى حد ما في معالجة مشاكلهم . (محمد ، أثير عبد الخالق ، 2009 : 4 - 19)

وفي ضوء الشرعية الدولية لحقوق الإنسان ، يعرف الفقر بأنه (وضع انساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمّن من الموارد والأمكنات والخيرات والأمن والقدرة على التمتع بمستوى معيشي لائق ، وكذلك من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى .

وهناك من يرى بأن الفقر هو "عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية ، يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة " . (الفارس ، عبد الرزاق ، 2001 ، 21)

والفقر بالمفهوم العام المبسط ، "هو انخفاض مستوى المعيشة عن مستوى معين ضمن معايير اقتصادية واجتماعية .

لذا فالفقر ظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب والأبعاد وله مفاهيم متعددة ويشتمل على العديد من الأشكال والصور التي نراها اليوم ، وواقعياً ليس هناك تعريف موحد للفقر في كل الثقافات ، ويختلف أيضاً باختلاف المجتمعات والأزمان ، فما نعتبره فقيراً في مجتمع ما يعد غنياً في مجتمعات أخرى ، وكذلك ما نعهده غنياً في زمن معين ، يعد فقيراً في زمن آخر وهكذا .

ثانياً : أبعاد الفقر :

بدأ مفهوم الفقر تقليدياً ، إذ كان يشير الى انعدام قوت اليوم أو الحصول عليه بصعوبة ، ولكن مع بروز علم التنمية وأدبياتها ، أصبح مفهوم الفقر يشير الى عدم تحقيق مستوى معين من المعيشة ، ومن ثم أصبح يستهدف كفاءة الحياة والرفاهية . ويرى بعض الباحثين ، أن هناك ثلاثة أبعاد لمفهوم الفقر : (علي ابراهيم عبد الله ، متاح على الموقع :

البعد الأول : هو الماديات : وهي تلك الأشياء التي يعد نقصها فقراً ، وهذا النقص أو الحرمان أو الفقدان له طابعان ، أما وجودي غير مادي ، أو وجودي مادي . وينتمي الى الفقر الوجودي غير المادي عناصر ، مثل : الأخفاق في العمل أو انعدام الثقة في النفس أو نقص الحب والحنان ، بينما يشمل الفقر المادي - التفرقة وعدم المساواة والتحيز والجهل وتعذر الحصول على الحد الأدنى من الضروريات المطلوبة للحياة .

البعد الثاني : هو ادراك المرء لحالته ، فالمرء يعد فقيراً فقط ، عندما يحس بالنقص في احدى تلك الماديات أو كلها (المأكل ، الملبس ، المشرب ، والمركب ، وهذه هي الضروريات التي حددها ابن حزم) . وأن تلك الماديات لا تكتسب قيمها كبعد معرفي في المفهوم ، الا مع ادراك الطابع النسبي والذاتي لمفهوم الفقر ، وعادة ما يدفع هذا البعد الفقير الى تخطي فقره وتغيير موازين القوى التي أدت اليه ، وقد ينزع الى عقد روابط تبعية مع جماعات أو أفراد أو عقائد أقوى تعطيه احساساً زائفاً بالأمان وأحياناً يصل وهم القوة الى حد الخيال غير المنطقي .

البعد الثالث : كيف يرى الآخرون الفقير ، إذ يختلف احساس الفقير لحاله مع رؤية الآخرين ، ويترتب على هذا الادراك رد فعل الآخر تجاه الفقير ، وثمة نوعان من أنواع رد الفعل تجاه الفقير ، التدخل المباشر أو غير المباشر من خلال الصدقة أو المساعدة أو التربية . وتتأثر تلك الأبعاد بالمكان والزمان والبيئة الاجتماعية والثقافية المتواجدة فيها . ومن التطورات الحديثة لمفهوم الفقر أنه أصبح ظاهرة مطلقة ، إذ اعتبرت بلاد وأمم بأسرها فقيرة على أساس أن دخلها الأجمالي أقل بالمقارنة مع الدخل السائد في تلك الدول التي تسيطر على الاقتصاد العالمي .

وبذلك انتقل الفقر من ظاهرة اجتماعية في المجتمع الواحد الى ظاهرة عالمية وبذلك توسع الاهتمام بهذه الظاهرة من المجال الاقتصادي والاجتماعي الى مجال العلاقات الدولية ، إذ امتد ليشمل حقوق الإنسان بضمنها المشاركة السياسية وحق التعبير والشعور بالأمان وتوفر الحماية القانونية للفرد والمجتمع .. الخ .

ثالثاً : أساليب قياس الفقر :

لقياس الفقر ينبغي أولاً تحديد خط الفقر ، ومن الناحية العملية ، فإن هذا الخط يجب أن يتحدد طبقاً لنصيب الأسرة من الدخل ، فالأسر التي يقع نصيبها من الدخل تحت خط الفقر تعد بأنها فقيرة ، في حين تكون الأسر التي يكون نصيبها من الدخل أعلى من ذلك الخط ، فإنها تعد غير فقيرة . ويعد مقياس نسبة الفقر هو أبسط مقياس لحجم الفقر (وهو النسبة المئوية للأسر الفقيرة من اجمالي الأسر ، لذا فإن تخفيض نسبة الفقر يجب أن يقاس من خلال تخفيض النسبة المئوية للأسر الفقيرة من اجمالي الأسر ، وكذلك من خلال زيادة الدخل المطلقة للفقراء .

1-تعريف خط الفقر :

قبل تعريف خط الفقر يجب الإشارة الى أن خط الفقر يعد مؤشر مهم يستفيد منه واضعوا السياسات الاقتصادية ذات الصلة بالدخول ، كسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب والأعانات الاجتماعية ، فضلاً عن تقدير قيم حزمة من مؤشرات الفقر ، أهمها نسبة الفقر وفجوة الفقر وشدة الفقر . ويعد خط الفقر من أكثر الأساليب المعتمدة من قبل البنك الدولي في قياس الفقر .

يعرف خط الفقر بأنه ، تكلفة السلع المطلوبة لسد الحاجات الاستهلاكية الأساسية ، (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 2009 : 11) وبحسب هذا الأسلوب ، فالفقراء هم مجموع السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ، وعلى هذا الأساس يقسم المجتمع الى فئتين : فئة الفقراء وفئة غير الفقراء . ومن هنا تأتي أهمية خط الفقر ، لذا وجب قياسه بدقة متناهية .

كما يعرف خط الفقر بأنه ، اجمالي السلع الضرورية اللازمة لسد الاحتياجات الاستهلاكية للأسرة ، والتي تحدد على أساس تكلفة الاحتياجات الأساسية ، والتي تقدر بثلاثة آلاف ومنتين وتسع وثمانون سعرة حرارية . (مركز القدس للدراسات السياسية ، 2007 : 1)

2-طرائق تقدير خط الفقر

هناك أربع طرائق لتقدير خط الفقر ، وهي : (لجلاج ، صادق زوير ، 2011 : 30)

أ- طريقة المدخل المؤسسي :

يبني خط الفقر وفق هذه الطريقة ، على أساس بعض القوانين أو التشريعات ، كقوانين الحد الأدنى للأجر أو الراتب وتقدير مقدار السماح الضريبي ، وحدود الأعانات الاجتماعية والحد الأعلى للدخل المعفى من ضريبة الدخل ، غير أن تلك الطريقة لا تستند الى أسس موضوعية ، بل تعتمد على تقديرات الأفراد والمشرعين أو تفرضها عوامل لا علاقة لها بموضوع الفقر .

ب- طريقة استهلاك الطاقة الغذائية :

هذه الطريقة تعتمد على نفقة الاستهلاك من العناصر الغذائية التي تكون كافية لمقابلة حاجات الجسم من الطاقة والمحددة من قبل منظمتي الصحة العالمية والزراعة والأغذية التابعتين للأمم المتحدة ، وتقوم هاتان المنظمتان ، بتقدير حاجات الأفراد من السرعات الحرارية اللازمة للحفاظ على النشاط الحيوي ، ولمختلف دول العالم ولمختلف بيئات العمل . الا أن الاستهلاك الفعلي للطاقة الغذائية يتفاوت بين الأفراد حسب مستويات الأنفاق .

ت- طريقة حصة الأنفاق على الأغذية من الدخل :

تتطلب هذه الطريقة حساب تكلفة الحصول على المواد الغذائية الأساسية ، فإذا شكلت هذه التكلفة ثلث مجموع الاستهلاك ، فعندها يحدد خط الفقر بثلاثة أضعاف هذه التكلفة .

ث- طريقة تكلفة اشباع الحاجات الأساسية :

هي طريقة راون تري ، اذ عرف الحاجات الأساسية بأنها "تلك الحاجات اللازمة للحفاظ على النشاط البدني العادي ، وعرف الفقراء بأنهم الذين لا يستطيعون مقابلة تكلفة حزمة معينة من السلع ، تشتمل على سلع غذائية استناداً الى معايير التغذية ومحتويات السلع من عناصر التغذية ، وتحدد هذه الطريقة على أساس أن خط الفقر يساوي اجمالي تكلفة سلة السلع الغذائية الضرورية وتكلفة اشباع الحاجات الأساسية غير الغذائية ، لسد الحاجات الاستهلاكية للأسرة حسب العمر والجنس .

3-أنواع خطوط الفقر :**أ- خط الفقر المطلق (العام) : Absolute poverty line**

ويمثل اجمالي سلة السلع المطلوبة لأشباع الحاجات الاستهلاكية الأساسية من غذاء وملبس ومأوى وتعليم وصحة والحاجات الأساسية الأخرى ، سواء كانت للفرد أو للأسرة ، ويفضل استخدام هذا المؤشر في قياس ظاهرة الفقر ، ولا سيما بالنسبة للأقطار ذات الدخل المنخفضة ، كونه يعتمد على معيار الحاجات الأساسية للإنسان الذي يفترض ثباته الى حد ما من مكان لآخر أو من زمان لآخر ، فيسهل القيام بعملية التحليل المقارن بين الدول وبين الأزمنة المختلفة .

أما كيفية احتساب خط الفقر المطلق ، فهناك طريقتان رئيستان لأحتسابه تختلفان في كيفية تحديدهما للمواد الغذائية ، وهما :

1-طريقة السلة الغذائية :

بموجب هذه الطريقة فإن خط الفقر المطلق يساوي تكلفة سلة الغذاء التي توفر تغذية متوازنة بأدنى تكلفة ، يضاف لها تكلفة السلع غير الغذائية الضرورية لأشباع الحاجات الاستهلاكية ، والتي يمكن تقديرها وفق الصيغة الآتية :

$$C2 = C1 \times (Av2 / Av1)$$

اذ أن :

C1 : تكلفة سلة المواد الغذائية

C2 : تكلفة السلع غير الغذائية الضرورية

Av1 : متوسط الأنفاق على المواد الغذائية

Av2 : متوسط الأنفاق على المواد غير الغذائية

من إيجابيات هذه الطريقة أنها لا تتطلب بيانات تفصيلية عن استهلاك الأسرة ، عدا الفقرات الداخلة في سلة الغذاء .

2- طريقة النمط الغذائي الفعلي :

بموجب هذه الطريقة يقدر خط الفقر على أنه يساوي مقدار الأنفاق الأجمالي على السلع .

ب- خط-الفقر النسبي:(RelativepovertyLine)

يحدد خط الفقر النسبي وفق نسبة معينة من الدخل المتوسط للفرد ، وهذا الخط يتغير مع التغيرات التي تحصل في الدخل من بلد لآخر أو من وقت لآخر بالنسبة للبلد نفسه . ويعد هذا الخط الأنسب للدول المرتفعة الدخل ، لأنها تمتلك شبكات الضمان الاجتماعي ، وتضمن حصول السكان تقريباً على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية .

وقد وجهت لهذا المؤشر عدة انتقادات منها ، أنه لا يتيح إمكانية المقارنة بين الدول على عكس خط الفقر المطلق ، كونه يعتمد على مستوى الدخل وكيفية توزيعه ، وهما عرضة للتغير بتغير المكان والزمان .

ت-خط الفقر المدقع :

يعبر هذا الخط عن الحالة التي لا يستطيع الإنسان فيها عبر التصرف بدخله ، من الوصول الى حالة اشباع الحاجة الغذائية المتمثلة بعدد معين من السعرات الحرارية ، التي لا يمكن من دونها البقاء على قيد الحياة الا لمدة قصيرة .

ويمثل خط الفقر المدقع ، اجمالي التكاليف الدنيا من السلع الغذائية ، سواء للفرد أو الأسرة ، حسب النمط الغذائي السائد في المجتمع ، ويعني هذا أن خط الفقر المدقع يمثل مقدار الدخل المطلوب للفرد أو الأسرة ليحصل على الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة لمواصلة حياته ، وقدرت الحاجة الفعلية من هذه السعرات وحسب النمط الغذائي السائد ، بنحو (2300 – 3000) سعرة حرارية .

ويمكن تقدير خط الفقر المدقع ، بتطبيق طريقة السلة الغذائية ، على أنه يساوي تكلفة السلع المطلوبة لأشباع الحاجات الاستهلاكية الأساسية من المواد الغذائية فقط .

4-مؤشرات الفقر : (poverty Indicators)

يعد خط الفقر مؤشراً للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء ، ويقاس عادة بالعملة المحلية وبالأسعار الجارية ، لكنه لا يعكس مدى جسامه مشكلة الفقر ، سواء من حيث عدد الفقراء أو من حيث مدى شدة وعمق الفقر الذي يعانون منه ، (باقر ، 1996 : 15) لذا فقد استوجب ذلك اللجوء الى مؤشرات أكثر عمقاً وقوة في تحديد هذه المستويات وهي :

أ- مؤشرنسبة الفقر : هو من أكثر المؤشرات انتشاراً بوصفه من أبسط المقاييس ، وهذا المؤشر يقيس نسبة السكان الذين هم تحت خط الفقر ، أو يقيس الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع ، (باقر ، محمد حسين ، 2005 : 11) وعلى الرغم من أهمية المؤشر ، كونه أداة يستدل بها على تركيز ظاهرة الفقر أو انتشارها في المجتمع ، إلا أنه لا يمكن من خلاله قياس عمق الفقر .

ب- مؤشر فجوة الفقر : يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لقياس حجم فجوة الفقر الموجودة بين دخول الفقراء ومستوى خط الفقر ، فهي تمثل مقدار الدخل اللازم للوصول الى مستوى خط الفقر .

ث- مؤشر شدة الفقر : وهو من المؤشرات المهمة أيضاً ، كونه يعكس فضلاً عن فجوة الفقر ، مدى التفاوت الموجود بين الفقراء ، ويمكن حسابه بوصفه يمثل الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء جميعاً .

ج- مؤشر سن للفقر : ان هذا المؤشر يقيس أيضاً نسبة فجوة الدخل ، أما (معامل جيني) * للتركيز ، المألوف استخدامه على نطاق واسع كمقياس رقمي ، فهو يقيس درجة التفاوت في توزيعات الدخل ، والذي يتراوح مداه بين الواحد الصحيح (التفاوت التام) الى الصفر (المساواة التامة) .

المبحث الثاني

أسباب ظاهرة الفقر في العراق والآثار الناجمة عنها

المطلب الأول : أسباب ظاهرة الفقر في العراق :

لابد من فهم مسببات الفقر في أي مجتمع للعمل في ضوئها واقعيًا مع الاستفادة من تجارب الآخرين بعد دراستها وأخذ الملائم منها . وهناك عدد من الأسباب والعوامل التي ساهمت في حدة مشكلتي الفقر والبطالة في العراق والتي يتطلب التعامل معها وضع سياسات وإجراءات تصحيحية وموجهة ،ويمكن إيجاز هذه الأسباب والعوامل على النحو الآتي :

أولاً : الأسباب الداخلية :

- 1- النظام السياسي والاقتصادي السائد :
- 2- الفقر الريفي والمتمثل بالانحياز المستمر للحضر في استراتيجيات التنمية وذلك يظهر في إهمال القطاع الزراعي التقليدي ، هذا الوضع أدى إلى هجرة السكان من الريف إلى المدينة ، ولا سيما العاصمة ، ولم يصاحب ذلك أي تنمية حضرية كافية تؤدي إلى خلق فرص عمل في المدن ، مما أسهم في ظهور فقراء المدن ، الأمر الذي أدى إلى ظهور الكثير من الظواهر السلبية ، منها التسول ، والأطفال المتشردين والاحترافات الأخلاقية والآنحلال ، والجريمة المنظمة ... الخ .
- 3- أولويات الأنفاق الحكومي لم تهتم بالتنمية والخدمات ، وإنما اهتمت بمظهر الدولة من مباني و أبراج وسيارات فارهة وحشود ومؤتمرات دولية ومحلية وحمايات خاصة ، وضخامة مالية الحكم المحلي ، وتوسع في هيكل الحكم الاتحادي .
- 4- النزاعات والحروب الداخلية واضطرابات وانعدام الأمن والاستقرار ، فضلاً عن الكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر ، والفيضانات والأمطار .
- 5- البطالة .
- 6- الفساد المالي والإداري والقانوني ، وسوء استخدام المال العام وسوء الإدارة ، وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ، والذي أدى إلى اختلال في توزيع الموارد وما نجم عنه من ضياع المليارات من الدولارات والتي العراق بأمس الحاجة لها ، والتي كان بالإمكان استثمارها في البناء والتنمية.
- 7- الفساد في إدارة الحكم ، وعدم الاستقرار السياسي .
- 8- التهجير الطائفي .
- 9- ضعف امکانات الفردية أو الذاتية .
- 10- فشل أو عدم فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة
- 11- الإعاقات الجسدية ، المرض المستديم ، كبر السن أو التقدم بالسن أو العمر .
- 12- نقص المؤهلات والتعليم والتدريب .
- 13- ضعف الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين ، (الصحة والتعليم) ، وارتفاع معدلات الأمية ، ولا سيما أثناء مدة الحصار الاقتصادي على العراق وكذلك بعد الاحتلال .
- 14- انعدام الدخل أو انخفاضه ، وسوء توزيع الثروة والدخل .
- 15- ارتفاع معدلات النمو السكاني مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي .
- 16- الاعتماد على مورد واحد (احادية الجانب) لتحقيق العوائد .
- 17- كثرة أيام العطل والمناسبات والزيارات التي تربك سوق العمل ، لا سيما القطاع الخاص .
- 18- الفقراء أنفسهم ، وانتشار ثقافة الفقر ، والأتكال على الغير والتقاعس عن العمل .
- 19- عدم الأقبال على العمل اليدوي والحرفي .
- 20- انخفاض مستوى التعليم المهني الأساسي ونوعية المهارات المكتسبة .
- 21- انعدام الموازنة بين مخرجات نظامي التعليم الأكاديمي والمهني ومتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي.
- 22- انخفاض معدل انتاجية العامل العراقي .
- 23- التفاوت في توزيع مكتسبات التنمية بين مختلف المحافظات .
- 24- ارتفاع معدلات الخصوبة عند الفقراء .

ثانياً : الأسباب الخارجية :

- 1- الاحتلال الأجنبي للعراق ، وما صاحبه من تدمير شبه كامل للبنى التحتية ، من طرق وسكك حديد ، ومطارات وموانئ وجسور ومعامل ومشاريع زراعية وصناعية وتدمير للكثير من دوائر الدولة ومؤسساتها أو حرقها أو سرقتها ، فضلاً عن قتل العديد من المواطنين العزل الأبرياء وبعضهم المعيل الوحيد لعوائلهم ، وحل بعض الوزارات والدوائر والمؤسسات المدنية والعسكرية وتشريد موظفيها وعاملها .
- 2- الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في التسعينات من القرن الماضي .
- 3- الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات من القرن الماضي .
- 4- حربي الخليج الأولى والثانية .
- 5- الخصخصة ، وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق ، والتي فرضها الاحتلال الأمريكي وصندوق النقد الدولي .
- 6- نقص المساعدات الدولية أو سوء توزيعها .
- 7- اختلال شروط التبادل التجاري بين الدول الغنية والدول النامية ومنها العراق .
- 8- العولمة (اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO) .

المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الفقر :

يعد الفقر من أكثر المشاكل حدة من حيث آثاره الضارة والخطيرة وانعكاساته السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وفيما يأتي عرض لأهم هذه الآثار :

1- تفشي الأمراض الاجتماعية :

يمكن الإشارة الى هذه الآثار بالآتي :

- 1- الجريمة : برزت مشكلة الجريمة وانتشرت وأرتفعت مستوياتها بين فئات المجتمع الأكثر فقراً .
- 2- التسول والتشرد : ويعد نتيجة طبيعية للفقر والأوضاع الأسرية الصعبة التي تدفع أفرادها للخروج عن اطار الأنماط والتقاليد الاجتماعية السليمة .
- 3- انحراف الأحداث وتعاطي المخدرات وتناولها ، وهذه ظواهر اجتماعية يسهم الفقر وما يرافقه من ظروف أسرية صعبة في تغذيتها .

2- انخفاض المستوى الصحي :

ينجم عن انخفاض المستوى الصحي لدى نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة ، ارتفاع نسبة العوق ، نتيجة لعوامل مختلفة منها، ضعف القدرة على تحمل نفقات الخدمات الصحية ، بسبب كبر حجم العائلة أو ضعف دخلها ، مما يؤدي الى زيادة معدلات الوفاة وانخفاض معدل عمر الإنسان الفقير ، بسبب سوء الأحوال الصحية وكثرة أو انتشار الأمراض المزمنة والمستعصية .

3- انخفاض المستوى التعليمي والثقافي :

يؤدي الفقر الى انخفاض نسبة التعليم والثقافة لدى الأفراد بسبب ارتفاع نسبة التسرب من المدارس ، أو عدم قدرة الأسر على تحمل نفقات التحاق أبنائها في المدارس .

وتشير دراسة أجريت من قبل الأمم المتحدة في لبنان عام 1996 ، أن مستوى التعليم ينخفض لدى الأسر الفقيرة ، إذ لم يكن أرباب الأسر قد تلقوا تعليماً ثانوياً أو مهنيّاً ، مما ينعكس سلباً على أطفالهم بصورة أكبر . كما يعزى ارتفاع نسبة التسرب من المدارس الى الأسباب الآتية :

- تدني المستوى التعليمي في بعض المدارس .
- تدني العائد العلمي للتعليم .
- ضغط ارتفاع الأقساط المدرسية على موازنة الأسرة الفقيرة ، هذا اذا كان لهذه الأسرة الفقيرة دخل أصلاً .

ولذلك يمارس الفقر آثاره على المستوى العلمي والثقافي من خلال ضعف أو عدم الاستفادة من الوسائل العلمية ، بسبب نقص الموارد المالية ، وسوء التغذية لا سيما للأطفال وهم في مرحلة النمو ، مما يضعف رغبتهم في الدراسة والتركيز .

4- التهميش وضعف المشاركة في الحياة العامة :

من المظاهر المرافقة للفقر ، هي ضعف المشاركة في الحياة العامة بشكل عام والمشاركة في الحياة السياسية بشكل خاص ، فالفقير يسعى وراء توفير الحد الأدنى من حاجاته المعيشية الأساسية ، ونادراً ما يكون له دور في مؤسسات المجتمع المدني ، لأشغاله بأشباع حاجاته الأساسية ، وكونه أقل تواصل مع الأمور والأحداث السياسية . (المصري ، 2002 : 24)

5- الانعكاسات السلبية للفقر على وضع المرأة والأطفال :

يلقي الفقر أعباء إضافية على المرأة ويضاعف التمييز بين الجنسين لصالح الرجل ، بالرغم من أن الأسلام والقوانين وحقوق الإنسان لا تمنع من مشاركة المرأة في العمل وكسب الرزق ، بشرط التزامها وعدم التفريط بالواجبات الملقة عليها تجاه بيتها وزوجها وأطفالها ، لأن عدم السماح للمرأة بالعمل سيزيد من فقر الأسرة ، لا سيما إذا كانت المرأة هي المعيلة للأسرة .

6- زيادة معدلات الهجرة :

أن السعي وراء الحصول على عمل لتحسين الدخل ومستوى المعيشة ، قد يكون هو السبب الجوهري للهجرة من الريف الى المدينة أو من بلد لآخر ، فالمناطق الريفية غالباً ما تكون مهمشة وخالية من الخدمات ووسائل الراحة ، وهذه الهجرة ستضر بالقطاع الزراعي ، فينخفض الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ، وغالباً ما تكون الهجرة من الشباب ، في حين يترك الريف لكبار السن والأطفال والنساء غير القادرين على العمل ، فضلاً عن أن هؤلاء الذين نزحوا الى المدن سيشكلون عبئاً إضافياً على المدينة ، فيزداد عدد السكان وتعجز الدولة عن توفير فرص العمل لهم ، وبذلك سيشكلون ضغوطاً على الموارد المحدودة في المناطق التي تمت الهجرة إليها ، إذا لم تتوافر في هذه المناطق البيئة التحتية الضرورية لاستيعاب هذه الهجرة .

7- مشاكل اجتماعية أخرى للفقر :

قد تتفاقم الآثار السلبية للفقر ، إذا رافقتها مظاهر سلبية اجتماعية أخرى ، كضعف العدالة الاجتماعية واستشراف الفساد وقصور الخدمات الاجتماعية ، عندها قد يتحول الشخص الى شخصية عدوانية في المجتمع ، كما قد يكون عرضة للاستغلال من قبل جهات خارجة عن القانون ، كالجاعات الإرهابية أو العصابات المسلحة وغيرها . (قرة ، اسماعيل ، 2003 : 39)

المبحث الثالث**الاستراتيجية المقترحة للخفض من الفقر في العراق**

لمكافحة الفقر ينبغي بداية فهم هذه المشكلة وتعريفها كظاهرة اقتصادية واجتماعية وثقافية في أحيان أخرى ، لذا لا بد من توظيف سياسات شاملة لمعالجة هذه الظاهرة ، من خلال استمرار العمل والمراقبة والمتابعة لتنمية البيئات الاجتماعية الفقيرة وتمكين أفرادها ليكونوا قادرين على الاعتماد على ذاتهم ومصادر دخلهم الجديدة ، ان مثل هذا الأسلوب في معالجة الفقر من خلال العمل التنموي المستدام والمرتببط بمصادر وموارد البيئة المحلية للفقراء من ناحية ، وتأهيل الفقراء للتأخرات في سوق العمل وتدريبهم على مهارات أساسية للتخطيط وتوزيع موارد الدخل والاستهلاك ضمن اسرهم من ناحية أخرى ، قد يضمن التعامل مع الفقر من مفهوم التنمية بدلاً من العمل الخيري والأحسان ، كما ينبغي استثمار كافة الطاقات المادية والبشرية المتاحة في العراق وهي كثيرة والحمد لله ، ورصد الأموال اللازمة لأيجاد فرص العمل للقادرين عليه والراغبين به ، ولا سيما من الشباب لخلق الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي ، بدلاً من الاعتماد على مورد اقتصادي ريعي وحيد وناضب ألا هو النفط ، وهدر الإيرادات المتأتية منه في الجوانب الاستهلاكية التي لا تحقق التراكم المالي ، وبالتالي تهدر أموال وحقوق الأجيال الحالية والقادمة ، ولا يستلزم الأمر سوى صدق النوايا ومخافة الله ، ولكي يسهل تنفيذ الاستراتيجية المطلوبة ، فقد قسمت الى عدة محاور ، يستلزم نجاحها تطبيقها جميعها كحزمة واحدة وهذه الاستراتيجيات هي :

1- محور الرفاه والنوع الاجتماعي .**2- محور التشغيل وريادة الأعمال من منظور داعم للفقراء .****3- محور خدمات التعليم والصحة الشاملة .****4- محور الزراعة والبيئة والتنمية الريفية للفقراء .****5- محور البنية التحتية ومساكن الفقراء .****1- محور الرفاه والنوع الاجتماعي :**

يعتمد هذا المحور على المدفوعات التحويلية وأهمها الدعم ، وفي الواقع هناك فئتان كبيرتان بحاجة لعناية خاصة هما :

- فئة غير القادرين على العمل .

- فئة الذين يتعرضون بصفة مؤقتة لنوع ما من الخطر .

وتحتاج الفئة الأولى لنظام من التحويلات يضمن لهم مستوى مناسب من المعيشة مثل ، منح مبلغ مقطوع شهرياً للأسر التي يكون دخلها عند خط الفقر . ويمكن انشاء حياة حكومية للتكافل الاجتماعي لهذا الغرض وتحفيز هيئات المجتمع المدني والمحلي والقطاع الخاص للمساهمة في هذا الجهد الوطني .

أما الفئة الثانية فأفضل ما يناسبها ، وجود شبكات الحماية أو الرعاية الاجتماعية ، وهناك عدد من الاقتراحات بهذا الخصوص :

يجب أن يشمل الضمان الاجتماعي جميع العاجزين عن العمل في الريف أو المدينة ، وتطوير قاعدة بيانات وطنية للمتفعين من الرعاية أو المعونة . (مركز القدس للدراسات السياسية ، 2007 ، 4) (أي تدوين أسمائهم وعناوينهم وأماكن سكناهم . .) .

1- يجب معرفة جميع المجموعات المعرضة للخطر والتي تعرف بأنها تعيش في فقر مدقع ، أي إقامة قاعدة بيانات عامة لتتبع الفقر ، تضمن دقة المتابعة وتحديث المعلومات وحيادية الإجراءات .

2- السماح للمنظمات غير الحكومية لزيادة نطاق تغطيتها للمجموعات الأكثر فقراً والمعرضة للخطر ، مثل كبار السن والمعاقين والأرامل والمطلقات .

3- زيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة .

4- انشاء برنامج تمويلي يقدم قروضاً من دون فوائد للفقراء من السكان ، وبفترات سماح تصل الى أربع أو خمس سنوات ، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضاً من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها التي قامت بالأقراض .

5- تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقراً .

6- منح إعانات مالية للفقراء أفراداً أو أسر ، مثل تقديم إعانة شهرية لمن يعول أسرة وهو معوق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة .

2- محور التشغيل وريادة الأعمال من منظور داعم للفقراء :

- توفير فرص عمل لائقة للعراقيين عامة ، وللشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة خاصة ، و القضاء على عمل الأطفال .

- توفير مشاريع القروض الميكروية والصغيرة للأنثى والذكور .

- الاستثمار في التعليم والمهارات ، وذلك من أجل استحداث فرص العمل بأعداد كافية . وبناءً عليه ، فإن هذا المحور ينصب على تفعيل سياسات التعامل مع الفقراء العاملين والعاطلين عن العمل ، والدعم للشركات الصغيرة والميكروية عن طريق تقديم الإرشاد والاستشارات والحوافز الضريبية والآليات المالية ، مثل التمويل الميكروي .

- من الضروري أن تقدم سياسات التشغيل وسوق العمل دعماً مؤقتاً لدخول العاطلين عن العمل ، وهذا الدعم يجب أن يشمل حوافز للأشخاص في سن العمل لتحفيزهم على ايجاد عمل أو مباشرة أعمالهم الخاصة ، وتستهدف هذه السياسات بشكل خاص الشباب الذين يحتاجون الى الدعم حتى يباشروا في النشاطات الاقتصادية بعد اكمالهم لتعليمهم .

- تطوير مهارات الفقراء لزيادة فرصهم في الحصول على عمل وتنافسهم في سوق العمل ولتحسين قدراتهم في ريادة الأعمال .

- انشاء مشاريع مشتركة بين القطاعين العام والخاص تحت اشراف حكومي في بداية الأمر ، بحيث يكون للفقراء النصيب الأكبر في مسك شواغرها ، والعمل على تأهيلهم وتدريبهم بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة .

- تعزيز وعي أصحاب العمل في القطاع الخاص بدورهم كجزء من الحل ، اذ يتوجب عليهم أن يحددوا المؤهلات والمهارات التي يطلبونها في موظفيهم لكي تصبح برامج التدريب الحكومية أكثر استجابة لحاجات أصحاب العمل وعلى الشركات في هذه الحالة أن تلتزم بتوظيف المتدربين الناجحين .

3- محور خدمات التعليم والصحة الشاملة :

- مساعدة الفقراء للتغلب على المعوقات الاقتصادية والاجتماعية التي يعانون منها في أثناء سعيهم للحصول على خدمات التعليم والصحة .

- جعل التعليم والتدريب المهني أكثر فعالية لتلبية الطلب المتغير من المهارات في سوق العمل ، مع مراقبة الطلب على المؤهلات .

- تحسين الرعاية الصحية المقدمة للأمهات وأطفالهن .

- توفير الخدمات الصحية الأساسية مع سهولة الوصول الى أماكن تقديمها لكل من الذكور والأنثى من الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة .

- توفير خدمات التعليم الأساسي والتدريب المهني مع سهولة الوصول الى أماكن تقديمها لكل من الذكور والأنثى من الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر والمسنين وذوي الإعاقة .

- دعم أكثر الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة .

- إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة ، وجعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف والمناطق النائية ، وتقديم خدمات أفضل ومجانية في جانب الرعاية الصحية للحوامل والأطفال .
- اعداد برامج للتوعية والأرشاد والتنظيم الأسري والرعاية الصحية ، والهدف من ذلك تمكين الناس من اتخاذ خيارات حكيمة بشأن حجم (أعداد) الأسرة ، وذلك من خلال تزويدهم بالوسائل والمعلومات عن تنظيم الأسرة .
- اكمال الأولاد والبنات على حد سواء لتعليمهم الابتدائي ، والقضاء على التفرقة بين الجنسين على جميع المستويات .
- خفض معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات .
- خفض معدل وفيات الأمهات .
- العمل على الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية " مرض الإيدز " .

4- سياسات محور الزراعة والبيئة والتنمية الريفية للفقراء :

- استحداث فرص العمل وتوليد الدخل المنتج للفقراء في المناطق الريفية ، لا سيما صغار الملاكين الذين يحتاجون الى العمل في استعمال أراضيهم للزراعة ، وذلك من خلال التمويل المايكروبي وخدمات الإرشاد وتطوير سلسلة قيمة مضافة في التصنيع الزراعي ينتج عنها استحداث فرص العمل وزيادة المنتج المحلي من المواد الغذائية للأستهلاك من قبل سكان الريف والمدن وقطاع السياحة .
- جعل استدامة البيئة قضية رئيسية في كافة مكونات الاستراتيجية كأحد النشاطات الشاملة وهي تشمل اجراءات ضد تدهور الأرض وحماية الموارد المائية والاستعمال العقلاني لهذه الموارد ، كما يتدارس الاجراءات الهادفة الى التركيز على الفقراء في عملية التكيف والاعداد للتغير المناخي .
- التركيز على التحول نحو الأنشطة الزراعية والتجارية التي تلبي حاجة الأسواق المحلية من خلال ادخال تقنية جديدة ، وزيادة انتاجية المشروعات الزراعية والمنشآت التجارية .
- تشجيع الفلاحين على المشاركة في أنشطة اتحاد الفلاحين في المنطقة من أجل حشد الموارد المحلية وتعبئتها لخدمة سكان المنطقة .
- تهيئة اطار تنظيمي وتعاوني بين الفلاحين يهتم بقضاياهم ويعمل على فض المنازعات التي تحصل فيما بينهم.

5- محور البنية التحتية ومساكن الفقراء :

- توفير مرافق البنية التحتية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية والخدمات للمجتمعات الفقيرة والمحرومة لتحسين مستويات معيشة سكانها ، بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء .
- توفير المسكن بسعر معقول ومناسب للفقراء في جيوب الفقر الريفية والمناطق الحضرية المكتظة بالسكان ، وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها من خلال توفير خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي .
- تحسين مستوى خدمات النقل لتطوير المناطق الفقيرة وربطها بالأسواق ، وبالتالي توليد فرص اقتصادية منها .
- تقديم قروض من دون فوائد لشراء مساكن قليلة الكلفة للفقراء .
- وفي المجال الاقتصادي ، فرض ضريبة الدخل بصورة تصاعدية وتحديد الحد الأدنى الذي تفرض عليه الضريبة ، وتؤخذ الضريبة بعد خصم أقساط التأمين الصحي ، ونسبة عدد الأطفال ، ونفقات تعليم المعوقين من الأطفال ومن يعول من الوالدين . وتشجيع المواطنين المسلمين (أفراداً أو شركات) على دفع الزكات لصالح صندوق جمع الزكاة بعد انشائه ، مقابل تخفيض نسبة ما يؤخذ في ضريبة الدخل .
- كما ينبغي اشراك مؤسسات المجتمع المدني لمكافحة مشكلة الفقر ، ويكون ذلك من خلال عمل ندوات ومؤتمرات أو ورش عمل لسماع وجهة نظر تلك المؤسسات حول ماهية البرامج والخطط التي يمكن أن تساعد بها الحكومة على معالجة هذه الظاهرة . كما يجب اشراك الفقراء أنفسهم عند وضع الخطط ، وكذلك عند تنفيذ تلك الخطط . ان تنفيذ الاستراتيجيات الخمسة التي تمت الإشارة إليها أعلاه ، كفيل بالقضاء على ظاهرة الفقر في العراق وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة .
- واليوم وبعد مرور أربعة سنوات على استراتيجية مكافحة الفقر في العراق (2010 – 2014) ، ماذا حققت الاستراتيجية ؟ ، الفقراء يقولون أنهم لم يلمسوا أي شيء حتى الآن ، فالفقراء يزدادون فقراً والأغنياء يزدادون غنى وما زال الناس يعيشون في بيوت من صفيح ، وفي عشوائيات ، وما زال المتسولون والأطفال والأرامل في الشوارع يستجدون لقمة العيش .

وزير التخطيط (علي يوسف شكري) في لقاء له مع إذاعة العراق الحر ، أجاب عن عدم نجاح الاستراتيجية بقوله (ان الإرادة الحقيقية لأتجاح هذه الاستراتيجية غائبة ، وشكا من ضالة الأموال المخصصة لها . وأضاف أن تنفيذ الاستراتيجية يحتاج الى مبالغ هائلة ، وانتقد الوزير ، الأساليب المتبعة حالياً في مكافحة الفقر وأعتبرها غير سليمة ، وأكد على ضرورة تفعيل القطاع الخاص وتنشيطه ، لأنه الوحيد القادر على تحريك الاقتصاد وتحقيق دخل مرض للعاملين فيه وللبلد بشكل عام ، على حد قوله . (إذاعة العراق الحر ، 25 / 12 / 2013)

الاستنتاجات والنوصيات :

أولاً : الاستنتاجات :

- 1- ينطوي مفهوم الفقر على رؤى وأبعاد عديدة ، ولا يمثل الفقر حالة الحرمان المادي فقط ، وإنما يمتد ليشمل جوانب عديدة نفسية وثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة ، كالنقص في التعليم والرعاية الصحية والتمهيش ونقص الثقافة والجهل والانعزال وعدم المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية .
- 2- تتحمل المؤسسات المعنية في المجتمع حكومية كانت أم غير حكومية انتشار هذه الظاهرة ، ولا سيما نحن بلد أسلامي ولدينا الكثير من الأمكانيات والوسائل التي تجعلنا قادرين على تخفيف معانات الفقراء ، ولكن مع الأسف حب الذات والجشع والطمع وتقليد الغرب والتخلي عن مبادئنا الإسلامية ، أوصلنا الى ما نحن عليه اليوم ، قال تعالى : ((ومن أعرض عن ذكري فإن له عيشة ظنكا)) .

ثانياً : التوصيات :

- 1- ان سياسات التخفيف من الفقر تتطلب حزمة متكاملة من السياسات والأجراءات للحد من الفقر ، تتمثل في تدعيم الاستثمارات وخلق فرص العمل والاهتمام بالجانب التعليمي والتدريبي والصحي للفقراء ، فضلاً عن اشراك الفقراء أنفسهم في التخطيط والتنفيذ لمعالجة أوضاعهم الإنسانية .
- 2- ان سياسات الحد من الفقر تتطلب تعاون ودعم كافة شرائح ومؤسسات المجتمع ، حكومية كانت أم أهلية أم أفراد من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الحكومية وكل شرائح المجتمع .
- 3- لمعالجة الفقر بشكل جاد وحقيقي ينبغي اجراء مسح كامل وشامل لجميع الفقراء في العراق وليس أخذ عينات من الشعب وبناء استراتيجيات مجتزئة بموجبها ثم تعميمها ، وعلى ضوء المسح الكامل يتم تحديد عدد الفقراء وبعدها يتم تحديد خطوط الفقر لمعرفة مدى شدة الفقر ودرجاته ، ثم ترصد بعد ذلك المبالغ اللازمة بعد توزيع أو تصنيف الفقراء حسب مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم والأعمال التي يجيدونها لتضع الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص امكانياتها واحتياجاتها لاستيعاب ما يمكن استيعابه من الفقراء العاطلين والقادرين على العمل والراغبين به بعد تهيئة المشاريع الانتاجية لاستيعابهم وعند ذلك يسهم الفقير في بناء اقتصاد البلد ولا يؤدي زيادة استهلاكه الى ارتفاع الأسعار ، أما العاجزين عن العمل فيتم تحويلهم الى دائرة الرعاية الاجتماعية لاستلام ما يسد حاجاتهم

المصادر :

- 1- محمد ، أنير عبد الخالق ، استراتيجيات مكافحة الفقر الوطنية في اطار الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة - دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2009 .
- 2- قره وآخرون ، اسماعيل ، عولمة الفقر والمجتمع الآخر - مجتمع الفقراء والمحرومين ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003 .
- 3- البنك الدولي ، تقرير التنمية البشرية ، 1990 .
- 4- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير الأمم المتحدة ، 2005 .
- 5- تقرير الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2002 .
- 6- النجفي ، سالم توفيق ، الفقر في البلدان العربية وآليات انتاجه ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد (38) ، السنة الرابعة عشرة ، 2007 .
- 7- المصري ، سلوى ضامن ، تشخيص الفقر في الأردن ، 2002 . متاح على الموقع : <http://info.worldbank.org>
- 8- لجلاج ، صادق زوير ، تحليل العلاقة الدالية بين النمو الاقتصادي والفقر في العراق للمدة (1990 - 2007) ، اطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2011 .
- 9- الفارس ، عبد الرزاق ، الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2002 .
- 10- عبدالله ، علي ابراهيم ، مشكلة الفقر في السودان ، 2012 .
- 11- باقر ، محمد حسين ، قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الأساليب غير التقليدية ، اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي ، سلسلة مكافحة الفقر (8) ، الأسكوا ، نيويورك ، 1999 .
- 12- باقر ، محمد حسين ، قياس الفقر مع التركيز على الأساليب غير التقليدية ، الأمم المتحدة ، الأسكوا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (8) ، نيويورك ، 1997 .
- 13- مركز القدس للدراسات السياسية ، قراءة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في الأردن ، 2007 .
- 14- لقاء مع وزير التخطيط والتعاون الإنمائي بتاريخ 25 / 12 / 2013 ، إذاعة العراق الحر .